

مخاطر «بونزي»

ينبغي أن تعمل الأجهزة
التنظيمية على إيقاف الاستثمار
الاحتيالي بطريقة «بونزي» قبل
أن يكتسب زخما أكبر، وخاصة
في البلدان النامية



هانتر مونرو، وأنا كارفاهاال، وكاترين باتيللو

Hunter Monroe, Ana Carvajal, and Catherine Pattillo

استثماريا احتياليا انهار في عام ١٩٢٠ - هي نوع من النصب والاحتيال الاستثماري، يتم فيه دفع العوائد للمستثمرين من الأموال التي يودعها مستثمرون لاحقون، وليس من أرباح حقيقية تتولد من نشاط استثماري أو أعمال تجارية. وهذه المشروعات الوهمية عموما تغري المستثمرين بعرض عوائد أعلى مما يمكن أن يتحملة على نحو مستمر أي نشاط مشروع للأعمال بصورة يستسيغها العقل. ويتعين علي خطط «بونزي» للاستثمار الاحتيالي أن تجتذب استثمارات جديدة بمعدل نمو أسّي حتى تستمر في الدفع إلى المستثمرين الموجودين، وتنهيار حتما عندما تتجاوز الاستثمارات الجديدة المطلوبة قدرتها على إغواء مساهمين آخرين. وعند هذه النقطة يخسر معظم المستثمرين أموالهم، رغم أن المستثمرين الأوائل - بمن فيهم مؤسسو المشروع الوهمي - ربما يكونوا قد حققوا عوائد مرتفعة، أو انتزعوا ريعا من حيث لا يحتسبون، لو سحبوا أموالهم نقدا بسرعة كافية.

وقد تتباين «الفرصة التجارية» المعلن عنها لإغراء المستثمرين تباينا شاسعا في طبيعتها. فعلى سبيل المثال، ادعى أحد مشروعات توظيف الأموال في جامايكا (أولينت) أنه يقوم بالتداول في النقد الأجنبي؛ وبدأت إحدى الشركات في ليسوتو (جمعية إم كيه إم كيه إم لدفن الموتى)، التي تقدم خدمات دفن الموتى المدفوعة مقدما، في طرح منتجات استثمارية؛ وكان أحد المشروعات الوهمية في كولومبيا (مجموعة دي إم جي) يبيع بطاقات حسم مدفوعة مقدما. وغالبا ما تستهدف خطط الاستثمار الاحتيالي على وجه الخصوص أفرادا من جماعة أو مجتمع تجمعهم

مئة وخمسين سنة من رواية «تشارلز ديكنز» بعنوان «الصغيرة بعد دوريت» (Little Dorritt) التي كتب فيها عن مستثمري لندن الذين انخدعوا بمخططات الاستثمار الاحتيالية لبنك السيد ميردل، لا يزال هناك ضحايا أفرار يستسلمون لإغواء مثل هذه الأعمال الاحتيالية للإثراء السريع. وتزدهر مشروعات الاستثمار الاحتيالية بطريقة «بونزي»، التي تغري المستثمرين بدفع عوائد أعلى مما تغله أموال غيرهم من المستثمرين، حتى في البلدان المتقدمة. فالإطار التنظيمي المحكم في الولايات المتحدة لم يحل دون النمو والانهايار السريعين لشركة «بيرنارد مادوف» الوهمية لتوظيف الأموال والتي بلغت تعاملاتها ٦٥ مليار دولار في أواخر عام ٢٠٠٨، وما تلاه من انهيار مشروعات عديدة أخرى إبان الأزمة المالية العالمية.

بيد أن المشروعات الاحتيالية لتوظيف الأموال بطريقة «بونزي» كان لها وقع أشد في البلدان التي تتسم أطرها التنظيمية بضعف أكبر. ويتجلى هذا النمط المؤسف فيما حدث في ألبانيا في عام ١٩٩٦، عندما أسفرت أعمال الشغب عن سقوط الحكومة، بل عن حالات وفاة، ومثلما يتجلى في حالات أحدث عهدا. فقد تسببت هذه المشروعات الوهمية في جامايكا، على سبيل المثال، في خسائر وصلت إلى ١٢.٥٪ من إجمالي الناتج المحلي، ثم انتشرت إلى عدد من بلدان الكاريبي الأخرى. وعقب انهيار مثل هذه المشروعات الوهمية في كولومبيا، التي عصفت بما يقدر بمبلغ مليار دولار أمريكي، وقعت أعمال شغب واحتجاجات عنيفة في ١٣ مدينة، واضطرت الحكومة إلى إعلان حالة الطوارئ. وتسبب مشروع في ليسوتو في خسارة

أموال ما يقرب من ١٠٠ ألف مستثمر، كثير منهم فقراء ومن الشرائح الضعيفة للغاية. ويتطلب ما توقعه هذه المشروعات الوهمية من ضرر، ردا تنظيميا حاسما بإغلاقها في مرحلة مبكرة، قبل أن تكتسب زخما. وتزعم الجهات التنظيمية وجهات تلقي الشكاوى أن هذه العمليات وغيرها من العمليات المذكورة أدناه تعتبر مشروعات احتيالية بطريقة «بونزي»، رغم أن القضايا المرفوعة في كثير من هذه الحالات، لا تزال منظورة أمام المحاكم.

ما هي خطط «بونزي» للاستثمار الاحتيالي؟

خطط «بونزي» للاستثمار الاحتيالي - التي سميت على اسم تشارلز بونزي، وهو محتال من مدينة بوسطن أقام مشروعا

| نماذج مختارة من خطط للاستثمار الاحتيالي | | | | |
|--|---|-----------|-----------|--|
| تضررت البلدان النامية بشدة من خطط «بونزي» للاستثمار الاحتيالي. | | | | |
| البلد | الاسم/ الأسماء | الانتهيار | سنة | قيمة الاستثمار / الخسارة (% من إجمالي الناتج المحلي) |
| أنغيوا وباربودا | Stanford Financial Group | ٢٠٠٩ | ٨ مليارات | غير متاح ^(١) |
| غرينادا | SGL Holdings | ٢٠٠٨ | ٣٠ مليون | ٥ |
| جامايكا | OLINT, Cash Plus, World Wise, LewFam, for example | ٢٠٠٨ | ١ مليار | ١٢.٥ |
| الولايات المتحدة | Madoff Investment Securities | ٢٠٠٨ | ٦٥ مليار | ٠.٥ |
| كولومبيا | DRFE, DMG, for example | ٢٠٠٨ | ١ مليار | ٠.٤ |
| ليسوتو | MKM Burial Society | ٢٠٠٧ | ٤٢ مليون | ٣ |
| ألبانيا | VEFA, Gjallica, Kamberi, for example | ١٩٩٧ | ١.٧ مليار | ٧٩ |

المصادر: تقارير صحفية؛ وتقديرات خبراء صندوق النقد الدولي؛ وبالنسبة لجامايكا، دراسة (2008) Caribbean Policy Research Institute.

(١) جميع الإشارات للناتج المحلي الإجمالي للوطن الأم. رغم أن بعض المشروعات الوهمية اجتذبت أيضا مستثمرين غير مقيمين.

(٢) لم يسمح لمستثمري أنغيوا بالاستثمار في هذه المؤسسة الخارجية.

صلة قرابة مشتركة كالعرق، أو الديانة، أو المهنة، أملا في استغلال أواصر الثقة المتبادلة. وقد أغرت خطط الاستثمار الاحتياطي مستثمرين على جميع مستويات الدخل والثروة.

تمكن كثير من منظمي خطط الاستثمار الاحتياطي من مد نطاق عملياتهم من خلال التبرعات الخيرية المظهرية، والإسهامات السياسية ذات الشأن، والمبالغة في إظهار ثروتهم الخاصة أو ثروات مشروعاتهم الوهمية. فعلى سبيل المثال قامت إحدى خطط «بونزي» للاستثمار الاحتياطي في جامايكا (هي كاش بلس) برعاية الدوري الوطني لكرة القدم في عام ٢٠٠٧، وقام ألن ستانفورد برعاية دورة دولية في لعبة الكريكت، وكان مؤسس مجموعة دي إم جي في كولومبيا يمتلك طائرة نفاثة خاصة وأسطولا من السيارات. وقبل سقوطهم، قد يعتبر منظمو هذه المشروعات أعمدة لمجتمعاتهم - فمؤسس شركة أولينت في جامايكا اختارته صحيفة أعمال ليكون شخصية العام في مجال الأعمال.

الضرر الاقتصادي والمالي

تلحق خطط «بونزي» للاستثمار الاحتياطي حتما ضررا ماليا بمعظم مستثمريها وتغير وجهة مسار المدخرات عن الاستثمار المنتج. ولو تركت بلا ضابط ولا رابط، فقد تنمو بمعدل أسي، وتحدث أيضا ضررا اقتصاديا ومؤسسيا أوسع، مع تقويض الثقة في المؤسسات المالية والسلطات التنظيمية، وتلقي بالأعباء على المالية العامة لو جرت عمليات كفالة لهذه المشروعات. وقد تؤدي أيضا إلى عدم استقرار سياسي واجتماعي عند انهيارها.

وقد وقعت أكثر الحالات تأثيرا في ألبانيا. فعندما انهارت عدة مشروعات للاستثمار الاحتياطي هناك في عام ١٩٩٦، وقعت أحداث شغب استعصت على الاحتواء، وسقطت الحكومة، وغرقت البلاد في الفوضى، وقتل نحو ٢٠٠٠ شخص حسب بعض التقديرات.

وقد تباينت المشروعات الوهمية الأخيرة تباينا واسعا من حيث الحجم (راجع الجدول)، وهو ما قد يعكس تشكيلة من العوامل، لكن سرعة الرد التنظيمي وفعاليتها تعتبر بوضوح أمرا حاسما. والبيانات الواردة ما هي إلا تقديرات تقريبية نظرا لصعوبة تحديد حتى الحقائق الأساسية كالمبالغ المستثمرة أو الضائقة، أو أعداد المستثمرين، أو الحسابات التي انطوى عليها ذلك في ضوء عدم دقة البيانات المالية أو عدم توافرها، وغياب التنظيم، واختفاء الأموال، والسجلات، وأصول المبالغ. لكن من الواضح أن طائفة واسعة من البلدان لها ظروف مختلفة شهدت استثمارات احتيالية كبيرة.

وتبين مثل هذه النماذج أهمية الرد السريع من خلال السياسات. بيد أن السلطات واجهت صعوبات في التعامل مع خطط الاستثمار الاحتياطي التي ظهرت مؤخرا في كولومبيا، وليسوتو، وفي عدد من بلدان الكاريبي - وهي جاميكا، وغرينادا، وأنتيغوا وباربودا، وسانت فينسنت، وجزر غرينادين، (Carvajal and others) (2009). وغالبا ما يكون من الصعب السيطرة على هذه المشروعات الوهمية وإغلاقها لأسباب متنوعة. ففي حالات كثيرة، لا يملك منظمو المشروعات الوهمية أو المشروعات ذاتها ترخيصا للعمل ولا حتى يخضعون للوائح التنظيمية. وفي كثير من البلدان، تفتقر الجهات التنظيمية إلى الأدوات الملائمة لإنفاذ القانون،

إخلاء من المسؤولية القانونية

تم الحصول على المعلومات الواردة في هذا المقال من مصادر علنية. ولا يعزو المقال أي خطأ إلى أي أفراد أو كيانات. وما يرد في هذا المقال من أقوال لا يعتبر حكما على كفاية أو عدم كفاية أي هيئة تنظيمية أو جهاز قضائي معين، أو على سلطة أو عدم سلطة أية جهة تنظيمية، أو محكمة، أو مدع عام، أو على صلاحية أية حجة قانونية.

كالقدرة على تجميد الأصول، أو إغلاق المشروعات في مرحلة مبكرة. وقد نجحت بعض الشركات الوهمية أيضا في تأجيل إنفاذ القانون من خلال الطعون أمام المحاكم.

وبمجرد أن يتضخم المشروع، قد يزداد عزوف السلطات الحكومية عن إشعال فتيل انهيارها، لاعتقادها أنها لو فعلت ذلك - أي لو حدث من قدرتها على تلبية التزامات التدفق النقدي - فقد يلقي المساهمون باللوم على تدخل الحكومة، وليس على العيوب اللصيقة بالمشروع ذاته. وعلى النقيض من ذلك، أثبتت التجارب أنه عندما تنهار المشروعات الوهمية من تلقاء نفسها، قد تواجه الحكومات الانتقاد لعجزها عن التصرف بسرعة أكبر.

أهم الإجراءات التنظيمية

يقتضي الأمر اتخاذ إجراء تنظيمي سريع وحاسم للحيلولة دون توطد أعمال خطط «بونزي» للاستثمار الاحتياطي وانتشارها. وعلى الجهات التنظيمية أن تكون مستعدة للعمل على عدة جبهات.

التحقيق في المشروعات الاحتياطية: ليس من السهل في العادة الكشف عن خطط «بونزي» للاستثمار الاحتياطي، خاصة تلك التي تنظم من خلال كيانات غير خاضعة للوائح التنظيمية؛ لأن كثيرا منها يعمل بشكل مستتر - بل حتى في سرية - ويطلب من المستثمرين الحفاظ على السرية. وعلى الوكالات التنظيمية أن تزيد من جهودها للكشف عن خطط «بونزي» للاستثمار الاحتياطي باستنباط أدوات استقصاء فعالة، بما في ذلك دق أجراس الخطر التي تشير إلى الاستثمار الاحتياطي، وتوفير وسائل لتيسير البحث عبر الإنترنت، وغيرها من وسائل الإعلام الجماهيري، وإنشاء آليات لتلقي الشكاوى من الجمهور واتخاذ إجراءات حيالها.

التماس المساعدة الطارئة: قد يستغرق إتمام التحقيق الكامل لتوجيه اتهامات مدنية، أو إدارية، أو جنائية وقتا طويلا، وفي غضون ذلك قد يختفي إما منظمو المشروعات الوهمية أو أموال المستثمرين. وبمجرد أن يتوافر لدى الجهة التنظيمية أدلة معقولة على وجود نصب واحتيال ارتكب من خلال أحد خطط «بونزي» للاستثمار الاحتياطي، عليها أن تستصدر فوراً أوامر تقييد طارئة مثل تجميد الأصول، من أجل حماية مصالح المستثمرين أثناء استمرار التحقيق.

توجيه الاتهامات: على الجهات التنظيمية المالية أن تستخدم ما يوجد تحت تصرفها من تدابير علاجية مدنية أو إدارية مع تقديم ملفات الدعاوى إلى السلطات الجنائية. ففي جاميكا، لم تُنَبَّح أوامر التوقف والامتناع الصادرة ضد شركة أولينت باتهامات جنائية، وهو ما أضر غلق المشروع الوهمي. وعلى الجهات التنظيمية أن تقف على أعباء الاستعداد لمساعدة السلطات في بناء أركان قضية جنائية، أو تكون لها بذاتها صلاحية توجيه الاتهامات. وتختلف التدابير العلاجية المدنية أو الإدارية عن التدابير العلاجية الجنائية فيما يتعلق بكل من السلطة المسؤولة عن ملاحقتها قضائيا وفرضها وعبء الإثبات اللازم وجسامة العقوبة.

التنسيق والتعاون: قد يشكل مشروع بونزي للاستثمار الاحتياطي مخالفة بموجب العديد من القوانين المالية، وهو أمر قد تتعقبه أكثر من جهة تنظيمية واحدة. ويمكن للحوار الوثيق مع السلطات الجنائية أن يؤدي إلى زيادة فاعلية إنفاذ القانون. وتحتاج الجهات التنظيمية إلى آليات ناجحة لتبادل المعلومات والتعاون في الحد من المشروعات الوهمية غير الخاضعة للوائح التنظيمية. وقد صارت مذكرة التفاهم متعددة الأطراف الصادرة من المنظمة الدولية للجان الأوراق المالية إحدى هذه الوسائل المهمة.

إطلاع الجمهور أولا بأول: قد تساعد برامج محو الأمية المالية العامة في وقف المشروعات الوهمية غير الخاضعة للوائح التنظيمية. يضاف إلى ذلك أن إطلاع الجمهور أولا بأول أمر حاسم، وذلك من خلال التحذيرات العامة بشأن الطرق المستخدمة للنصب على المستثمرين، وضرورة الاستفسار عن مدى قدرة

فمن المهم بشكل حاسم أن تتوافر لدى القضاة الخبرة الفنية اللازمة والقدرة على إيلاء الأولوية للمسائل المالية، لا سيما المسائل التي تتضمن اتخاذ إجراءات طارئة. فعلى سبيل المثال، تمكنت أولينت من مواصلة العمل عدة سنوات بينما كانت المحاكم تبت في الطعون ضد أمر التوقف والامتناع الصادر من الهيئة التنظيمية، ومحاولة أحد البنوك التجارية غلق الحسابات المصرفية للمشروع الوهمي. وقد جرى الطعن في إجراء البنك حتى مستوى مجلس شورى الملك في المملكة المتحدة، وهو الذي يمثل محكمة الاستئناف النهائية في جاماكا.

البلدان النامية أكثر عرضة للخطر

تبين سجلات الحالات التاريخية أن خطط الاستثمار الاحتياطي قد تقوم في أية سوق مالية، صناعية كانت أم نامية، وبرغم تنوع ما تدعيه هذه المشروعات من أنها توفر فرصا للأعمال وتباين هياكل تشغيلها القانونية، فإن المروجين لها يستخدمون تقنيات متماثلة للترويج لبضاعتها، وتحديد الجماعات المستهدفة، والدعاية لنفسها، وبناء مصداقيتها.

وتتوافر للهيئات التنظيمية في معظم البلدان الصناعية طائفة واسعة من أدوات إنفاذ القانون تحت تصرفها، بما في ذلك القدرة على تجميد الأصول بمجرد اكتشاف أحد مشروعات الاستثمار الاحتياطي، وقد أيد القضاء مثل هذه التدابير. ونتيجة لذلك، فإنه رغم إمكانية ظهور مشروعات وهمية كبيرة تدوم طويلا في البلدان الصناعية، كما تذكرنا قضية مادوف، فالأكثر ترجيحاً أن يتم إيقافها في مثل هذه البلدان فوراً بعد اكتشافها.

ولم يكن ذلك هو الحال بالنسبة لبعض البلدان النامية. فقد أدى ضعف التحرك التنظيمي، بالإضافة إلى وجود مؤسسات مالية رسمية غير متطورة، إلى نمو خطط الاستثمار الاحتياطي واستمرارها في العمل، حتى بعد دق أجراس إنذار كثيرة، وهو ما يعد انعكاساً لمشكلة أوسع: وهي التحدي المتعلق بوضع برامج تحظى بالمصداقية لإنفاذ القانون. فكثير من الهيئات التنظيمية في البلدان النامية يفتقر إلى الأدوات والموارد اللازمة لإنفاذ القانون - وأحياناً - لاستقلال السياسي اللازم للتصدي لسوء السلوك المالي، بما في ذلك تشغيل خطط الاستثمار الاحتياطي. وفي ظل سوق مالية عالمية، ينبغي أن تتوافر لدى الهيئات التنظيمية القدرة على تبادل المعلومات والتعاون مع بعضها البعض. وقد تبينت الأهمية الحاسمة لذلك في مكافحة المشروعات الوهمية غير الخاضعة للوائح التنظيمية، نظراً لما أبدته من قدرة على الانتقال من ولاية قضائية إلى أخرى. بيد أن القيود القانونية بالنسبة لكثير من البلدان النامية تعني أن مثل هذا التعاون لا يزال بعيداً عن متناولها.

تمثل خطط الاستثمار الاحتياطي مصدر قلق في جميع أنحاء العالم، خاصة في البلدان التي قد لا تتمكن فيها الأطر التنظيمية الأقل تقدماً من احتواء نموها الآسي. والدروس الرئيسية المستفادة هو التصرف مبكراً قبل أن تكتسب المشروعات الوهمية زخماً وتعرض المستثمرين الأغرار للخطر. ■

هانتر مونرو هو اقتصادي أول في إدارة نصف الكرة الغربي، وأنا كارفاهال خبيرة أقدم في القطاع المالي بإدارة الأسواق النقدية والرأسمالية، وكاترين باتيللو مستشارة ورئيسة وحدة في إدارة الإستراتيجيات والسياسات والمراجعة، في صندوق النقد الدولي.

المراجع:

Caribbean Policy Research Institute (CaPRI), 2008, "Investigating Informal Investment Schemes in Jamaica" (Kingston, Jamaica: Caribbean Policy Research Institute).

Carvajal, Ana, Hunter Monroe, Catherine Pattillo, and Brian Wynter, 2009, "Ponzi Schemes in the Caribbean," IMF Working Paper 0995/ (Washington: International Monetary Fund).

الاستثمارات المحتملة على الاستمرار مالياً، وألا يتم الاستثمار سوى من خلال الهيئات المرخصة؛ ومن خلال الإعلان وقوائم الأفراد والهيئات التي تحوز أو لا تحوز ترخيصاً للقيام بالأنشطة المالية، ومن خلال قاعدة بيانات بالإجراءات المتخذة ضد أفراد وهيئات بعينها. ويبدو أن إعلاناً نشر على شبكة الإنترنت بمعرفة الهيئة التنظيمية لسانت كيتس ونيفيس يؤكد أن مشروع أولينت للاستثمار الاحتياطي لم يكن مرخصاً له بالعمل هناك، هو الذي حال دون توطد أعمال مشروع الاستثمار الاحتياطي.

شروط مسبقة للرد المبكر

أثبتت التجارب القطرية أن الجهات التنظيمية تكون أكثر نزوعاً إلى التحرك بطريقة استباقية والتصرف بسرعة وحسم عندما تتوافر الشروط التالية؛ والتي في غيابها يأتي الرد التنظيمي، في أفضل حالاته، بعد تأخير كبير.

سلطة واسعة في التحقيق وملاحقة المشروعات الوهمية غير الخاضعة للوائح التنظيمية. تبين تجارب كثير من البلدان النامية بأن الثغرات القائمة في اللوائح وفي الإطار التنظيمي والقانوني الذي يحكم إنفاذ القوانين المالية، ما زالت عاملاً رئيسياً في التصدي غير الكافي من جانب الجهات التنظيمية المالية لخطط الاستثمار الاحتياطي. وهناك أربعة عناصر مهمة في هذا الصدد: الأحكام الواضحة التي تلاحق المشروعات الوهمية، وسلطة التحري والاستقصاء الواسعة، وخاصة «في تتبع الأموال» عن طريق الاطلاع على المعلومات المصرفية؛ وسلطة التماس أو توقيع التدابير العلاجية المدنية أو الإدارية، كالعقوبات المالية أو سحب الترخيص بالعمل، وكذلك العقوبات الجنائية؛ وسلطة اتخاذ إجراءات طارئة مثل تجميد الأصول.

استقلالية الجهات التنظيمية المالية. في كثير من الحالات التي تمت دراستها، لم يكن هناك دعم سياسي أو حتى شعبي للإجراء التنظيمي بوقف المشروعات الوهمية. فعلى سبيل المثال وصف أحد صغار الوزراء في حكومة جاماكا مداهمة شركة أولينت بأنها «غزو على طريقة الجستابو» وأنها شكلت «سوء استخدام سافر لسلطة الدولة»، وتحتاج الهيئات التنظيمية المالية إلى استقلال كاف للتصرف دون موافقة إضافية من الحكومة، حتى لو كانت المشروعات الوهمية تحظى بدعم ضمني من أعضاء الحكومة. وينبغي أن يحمي الإطار التنظيمي الموظفين والمفوضين ضد ما يرفع ضدهم من قضايا نتيجة لأدائهم واجباتهم.

سلطة واسعة في التعاون وتبادل المعلومات مع هيئات تنظيمية مالية أخرى. قد تعمل خطط «بونزي» للاستثمار الاحتياطي عبر ولايات قضائية كثيرة: فشركة أولينت كان لها مكاتب في جاماكا، وكان مقرها الرئيسي في بنما، وبعد ذلك في جزر تيركس وكايكوس، واستدرجت مستثمرين في الولايات المتحدة، ثم في غرينادا ودومينيكا وسانت لوتشيا من خلال مشروعات وهمية فرعية. وقد عرقل الافتقار إلى السلطة عملية تبادل معلومات سرية، ولا سيما المعلومات المصرفية، وفي تقديم المساعدات إلى الهيئات التنظيمية الأجنبية، والتحقق في خطط الاستثمار الاحتياطي الوهمية في كثير من البلدان النامية وملاحقتها قضائياً. كذلك نجد أن بعض الهيئات التنظيمية تواجه أيضاً مشكلات في تبادل المعلومات السرية مع هيئات تنظيمية أخرى محلية.

موارد كافية لإنفاذ القانون. في البلدان التي بدأت لتوها في معالجة مشكلة خطط الاستثمار الاحتياطي، فإن نقص العاملين ذوي الخبرة يعرقل اتخاذ إجراء سريع. وقد يساعد التدريب في سد هذه الفجوة، مثلما قد يساعد وضع أدلة عمل داخلية لإجراء التحقيقات، وإنشاء هيكل تنظيمي قادر على التعامل مع التحقيق في القضايا ومعالجتها.

تخصيص المحاكم وسرعة فصلها. نظراً لأن كثيراً من القرارات التي تتخذها أية هيئة تنظيمية لوقف خطة استثمار احتياطي تخضع لموافقة أو مراجعة قضائية،